مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
قطاع الدراسات التنموية

تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار

أكتوبر ٢٠٠٤

قائمة المحتويات

مقدمة ٣

القسم الأول: المشكلات التى تواجه تحسين مناخ الاستثمار..... ٥

القسم الثانى: السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار..... ٧

٢. ١ سياسة الترويج المستهدف للاستثمار..... ٧

٢. ٢ السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية ٩

٢. ٣ سياسات تحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية. ١١

٢. ٤ السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجى ١٣

٢. ٥ تحسين الاطر التشريعية..... ١٣

٢. ٦ سياسات أخرى ١٤

القسم الثالث: الدروس المستفادة من التجارب..... ١٦

الملاحق..... ١٩

قائمة المراجع..... ٦٨

مقدمة

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادى وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع فى مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل "فجوة الاستثمار" وهى الفرق بين الادخار المحلى والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادى، وتعد هذه الفجوة من أهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول النامية، ولذا كان اتجاه صانعى السياسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلى وتحفيز الاستثمار بشكل عام من خلال تشجيع الاستثمار المحلى أو جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، ويعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التى تؤثر فى جذب وتنشيط الاستثمارات. ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها.

ونظرا لحاجة الدول الملحة إلى زيادة الاستثمارات بشكل متواصل اتجهت عديد من الدول الى تقديم مزيد من حوافز الاستثمار من خلال تقديم مزايا للاستثمار فى بعض الصناعات المستهدفة، وتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية جاذبة للاستثمار.

وتهدف هذه الورقة إلى عرض الاتجاهات المختلفة التى تبنتها عدد من الدول لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك فى محاولة للاستفادة من هذه التجارب خاصة فى ظل سعى صانعى السياسات الاقتصادية فى مصر إلى زيادة معدلات الاستثمار لدعم عملية التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات الرفاهية، نظرا لكون الاستثمار هو العامل الاساسى المحرك لعملية التنمية الاقتصادية.

كما يمكن من خلال استعراض تجارب الدول الناجحة فى جذب الاستثمار الوقوف على طبيعة الحوافز الكفيلة بتنشيط وتعزيز مستويات الاستثمار فى مصر والتى تسجل معدلات نمو متواضعة على الرغم من توافر عدد من الحوافز الاستثمارية وتمتع مصر بدرجة كبيرة من الاستقرار السياسى، ويتضح ذلك من تذبذب مستويات الاستثمار الخاص خلال الاثنى عشر عاماً الماضية، حيث سجلت نسبة الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى نحو ٧,٥٪ خلال عام ١٩٩٠/٢٠٠٢، ثم تراجعت خلال عام ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٥,٥٪ وذلك قبل أن ترتفع إلى ٩,٨٪ عام

١٩٩٧/١٩٩٦ فيما عـاودت الإنخفـاض مـرة أخـرى خـلال عـامى٢٠٠١/٢٠٠٠ و٢٠٠٢/٢٠٠١ لتصـل إلى ٨,٥٪ و٧,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وقد تمت دراسة تجارب ٢٣ دولة من الـدول الناميـة والمتقدمـة للوقـوف علـى العوامـل المحـددة للاستثمار والقوى الأخرى المؤثرة فى النشاط الاستثمارى، بهدف الاستفادة من التجارب الناجحة فى هـذا المجال لتحسين مناخ الاستثمار.

وقد تم اختيار هذه التجارب بناءً على عدد من المعايير، حيث تم اختيار مجموعة من الدول التى تقع فى محيط مصر الإقليمى وتعد منافساً لمصـر فـى جـذب التـدفقات الاسـتثمارية، مثـل تـونس وتركيـا وإسرائيل، فيما أختيرت باقى الدول على أساس كونها تقع ضمن أكبر خمسين دولـة مـن حيـث متوسـط حجم التكوين الرأسمالى الثابت خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٢)، وذلك بالاعتماد على بيانـات مؤشـرات التنمية الدولية world development indicators.

وتنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام يتناول القسم الأول منها أهم المشـكلات التـى تواجـه تحسـين مناخ الاستثمار، بينما يتناول القسم الثانى أهم سياسات تحسين مناخ الاستثمار التى اتبعتها الدول محـل الدراسة، حيث تم تقسيم هذه السياسات إلى سياسة الترويـج المسـتهدف، والسياسـات المتعلقـة بـالحوافز المالية والضريبية، وسياسات تحسين الأطر المؤسسية والتشريعية ثم بعد ذلك السياسات المتعلقة بالاقتصـاد الخارجى. وأخيراً، يتطرق القسم الثالث إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

القسم الأول

المشكلات التى تواجه تحسين مناخ الاستثمار

يتناول هذا القسم العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية الطاردة للاستثمار فى تجارب عدد من الدول محل الدراسة، سواء ما يتعلق منها بعدم الاستقرار الاقتصادى الكلى أو عدم وضوح الأطر المؤسسية والتشريعية وكذلك عدم توافر التمويل اللازم.

- **عدم استقرار الاقتصاد الكلى:** يؤدى عدم استقرار الاقتصاد الكلى إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلى ومن بينها سعر الفائدة وسعر الصرف ووضوح واستقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.
- **تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال:** حيث يؤدى لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.
- **صعوبة الحصول على الائتمان:** تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فى الحصول على الائتمان المتاح، وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية فى تقديم الائتمان قرارات الاستثمار الخاص والذى قد يتطلب سواء فى مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية.
- **انخفاض كفاءة البنية الأساسية:** حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.
- **عدم وضوح الهيكل الضريبى:** مما يؤدى إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبى الذى يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.
- **انخفاض كفاءة العمالة:** حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول الأكثر فقرا –وهى تلك الدول التى تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة – على قدر جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول.

- **عدم الانفتاح الاقتصادى**: بما يؤدى إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة فى الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتى لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.
- تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، بما يؤدى إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين. بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتلك التى تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.
- تعقد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات التى يتعامل معها المستثمر، بالإضافة إلى وجود الفساد الذى يزيد من تكاليف الاستثمار.
- عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار فى عديد من الدول وخاصةً الدول النامية.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية فى وكالات ترويج الاستثمار –خاصةً فى الدول النامية– مما يؤدى إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

القسم الثانى

السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار

اتجهت الدول محل الدراسة إلى إتباع عدداً من السياسات على المستويين الكلى والقطاعى لتحسين مناخ الاستثمار، وجذب المستثمرين. ومن أهم هذه السياسات:

٢. ١ سياسة الترويج المستهدف للاستثمار

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع أو نشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمارات فى المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهه للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلا من الترويج لأى نوع من الاستثمار بشكل عام، مثال على ذلك استهداف المجلس الاقتصادى للتنمية بسنغافورا للمستثمرين القادرين على المساهمة فى تنمية التكتلات الصناعية، وتركيز مركز ترويج الاستثمار فى إسرائيل على أقوى الصناعات داخل الاقتصاد، وأخيراً قيام هيئة التنمية الصناعية فى ماليزيا بتحديد أقوى ٢٢ تكتلاً صناعياً من حيث القدرة على جذب الاستثمارات المتوجهة للتصدير

ويشار إلى أن منهج الاستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، مثل: تخفيض البطالة، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الصادرات، كما يساهم منهج الاستهداف فى جذب الاستثمارات فى القطاعات المستهدفة على خفض تكلفة الترويج، وتتمثل خطوات جذب الاستثمار فى القطاعات المستهدفة فى الآتى:

- **تحديد الميزة التنافسية للدولة**

يعتبر تحديد الميزة التنافسية للدولة ضرورة لتحديد ما هى الصناعات والأنشطة والدول، وأخيراً الشركات التى يجب استهدافها، والغرض من هذا التقييم هو تحديد مدى قدرة الدولة على المنافسة وهى احد النقاط الأساسية فى تحديد قوة أو ضعف عملية الاستهداف، ولضمان نجاح سياسة ترويج الاستثمار يستلزم الأمر دراسة الدول المستهدفة والتى تتلائم بيئة الأعمال فيها مع الموارد المتاحة للدولة التى تتبع استراتيجية الاستهداف.

ويمكن من خلال تحليل هيكل التجارة والإحصائيات المرتبطة بها مع تحليل هيكل الصناعة لتحديد الطاقة الاستيعابية غير المستغلة، ومن ثم تحديد الصادرات الفعلية التى يمكن زيادتها.

- **استخدام الأدوات التجارية فى استهداف الاستثمار**

هناك مجموعة من المصادر التى يمكن الاستعانة بها لتحديد الميزة التنافسية للدولة بالإضافة إلى تحديد أى القطاعات أو الصناعات التى يمكن للدولة العمل على استهدافها. وتتمثل هذه الأدوات فى:

- **خرائط تنافسية الدول:** وتعتبر من أهم الأدوات التى تستخدم لتحديد المزايا النسبية والتنافسية للدول. وهذه الخرائط متوافرة على الانترنت فى الموقع التالى www.intracen.org تحت عنوان"country approach".

- **خريطة تحديد الأسواق وطاقتها الاستيعابية:** وتبين هذه الخريطة القيود المفروضة على الأسواق التجارية بين أى مجموعة من الدول على مستوى العالم، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مجمعة على مستويات كلية مختلفة بدءاً من مستوى تحديد التعريفات المختلفة حتى أداء التجارة على مستوى الدولة. فى الوقت الحالى، تغطى خريطة تحديد الأسواق حوالى ١٥٠ دولة مختلفة فى جانب الواردات وحوالى ٢٠٠ دولة فى جانب الصادرات، وتم تصميم هذه الخريطة بمساعدة لجنة التجارة الدولية (ITC). ومن الممكن الحصول على هذه الخريطة، من خلال مشروع تحليل التجارة العالمى (www.gtap.org).

- **بوابة تحليل أسواق المنتجات:** على شبكة الانترنت (www.p-maps.org)، وهى من أحدث الأدوات التى تستخدم فى تحليل التجارة حيث تساهم هذه الأداة فى تحديد الأطراف الأساسية المشتركة فى عملية التجارة سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة بالإضافة إلى توفير مؤشرات كمية ونوعية عن أكثر من ٥٠٠٠ سلعة مختلفة فى حوالى ١٨٠ دولة على مستوى العالم.

- **تحديد الشركات المستهدفة**

لابد أن تستهدف وكالات ترويج الاستثمار إلى جانب تحديد الصناعات تحديد مجموعة من الشركات المختلفة والتركيز على مستوى أدائها وإداراتها. ويعد هذا الأمر سهلاً بالنسبة للصناعات التى تسيطر عليها شركات قليلة مقارنة بالصناعات التى توجد فى الأسواق اللامركزية حيث يصعب تحديد تلك الشركات، ويتطلب الاختيار الصحيح للشركات، التعمق فى فهم ديناميكية الصناعة.

فى الواقع، لا يوجد حل مثالى لهذه المشكلة، ولكن هناك بعض المبادئ الأساسية التى تسهل عملية اختيار الشركات المستهدفة، نذكر منها ما يلى:

- البحث عن الشركات الأجنبية التابعة داخل الدولة المضيفة باعتبارها دليل على وجود فرص كامنة للاستثمار، ومن ثم البحث عن منافسين تلك الشركات التابعة.
- البحث عن الموردين أو المشترين من الشركات الموجودة فى الدولة المضيفة.
- لابد أن تقوم وكالات ترويج الاستثمار بالوصول إلى الأشخاص ذوى سلطة اتخاذ القرار داخل الشركات المستهدفة لأن ذلك سوف يؤدى إلى توفير الوقت والجهد والموارد.

يتطلب الاستهداف الفعال للشركات أن تقيم وكالات ترويج الاستثمار علاقات وثيقة مع المؤسسات على مستوى صانعى القرار، وكلما كانت وكالة ترويج الاستثمار على دراية كاملة بخطط وظروف المؤسسة، كلما كانت قادرة على توفير المعلومات اللازمة وتقديم العروض التنافسية لها، ولكن يتطلب ذلك أن تكون وكالات ترويج الاستثمار بالدولة المعنية بجذب الاستثمارات على علاقة قوية مع مؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى أنها تحتاج دعم سياسى يساعدها على أداء تلك المهام.

٢. ٢ السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية

أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبى وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجى وتنمية الكوادر البشرية والصادرات. وفيما يلى عرض لأبرز الحوافز الضريبية والمالية:

- **وضوح النظام الضريبى:** يعد وضوح النظام الضريبى وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية فى خطط التنمية الاقتصادية للدولة من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات.

- **خفض التعريفة الجمركية:** وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطة بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية. ووصولاً إلى إعفاء قطع غيار الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسب مختلفة تبعا للتوجهات الاستثمارية.

- **منح البحث والتطوير:** وتقدم للشركات التى تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح فى شكل اتاوات عند نجاح المنتج الجديد، وذلك على غرار المنح التى تقدمها إسرائيل. كما قامت فنلندا بتخصيص منح البحث والتطوير لتمويل أنشطة البحث والتطوير التى من شأنها تحسين قدرة المشروعات على المنافسة فى الأسواق الخارجية. وهو ما ساهم فى ارتفاع حجم المنح المقدمة لتمويل البحث والتطويرفى فنلندا ليصل إلى ٣٩٠ مليون يورو عام ٢٠٠٣.

- **منح التوظف:** وتعنى تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التى تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على انشاء استثمارات جديدة والتوسع فى الاستثمارات القائمة.

- **علاوات الاستثمار:** تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (وهى التى يقل عدد العاملين فيها عن ٢٥٠ موظف مثلا). ولكى تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات فى مرحلة توسع فى الطاقات الإنتاجية وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة، على أن يراعى وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعاً لخطط التنمية المرسومة فى الدولة.

- **منح التأسيس:** تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالى أجور العاملين المقترح عملهم بالمشروع.

- **منح التنمية:** تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة فى الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضاً أن تكون الشركة الحاصلة على

الدعم قادرة على تحقيق الأرباح فى المستقبل، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التى يمارس فيها نشاطه.

- **منح النقل:** تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.

- **دعم الطاقة:** يقدم هذا الدعم إلى المشروعات التى تعمل فى مجال الطاقة بما يساعد على زيادة موارد الطاقة المتاحة وخفض أسعارها.

- **توفير الأراضى مجانا أو بأسعار مخفضة:** دعم المستثمرين وتشجيعهم فى بداية النشاط عن طريق منحهم أراضى مجاناً فى بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعاً لخريطة التنمية الاقتصادية.

٢. ٣ سياسات تحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية.

تلعب كفاءة ومرونة الإطار المؤسسى والتنظيمى للاستثمار، دوراً مهماً فى تدعيم مناخ الاستثمار، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسى كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات.ومن بين الإجراءات التى تعتمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلى:

- تقديم خدمة الشباك الواحد "one stop shop" للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم فى توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار.

- التقييم الدورى لجودة وكفاءة الإطار المؤسسى والإدارى الخاص بالاستثمار ومن ثم وضع الآليات المناسبة لتطوير هذا الإطار.

- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التى تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية. وقد قامت وكالة ترويح الاستثمار والتجارة فى كوريا عام ١٩٩٩ بإنشاء "مكتب مفوضى الاستثمار"، وعندما يتم إبلاغ المكتب عن أحد الشكاوى فإنه يقوم بالاتصال فوراً بالهيئة ذات الصلة. ولقد تم منح المكتب كامل السلطات لكى يطلب المعاونة من الجهات الحكومية المختصة والتى بدورها يجب أن تعالج المشكلة دون أى تأخير وتقدم خطة عاجلة لحلها فى مدى زمنى لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقدم مكتب مفوضى الاستثمار بهذه الشكوى للجهة المعنية.

- إنشاء وكالات لترويج الاستثمار وإقامة مكاتب خارجية لها تنتشر فى مختلف دول العالم للترويج لفرص الاستثمار.
- تطوير خريطة استثمارات، وقاعدة بيانات فعلية عن الاستثمارات الموجودة فى الدولة يتم فيها تقسيم الاستثمارات نوعياً وجغرافياً.
- إتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب للجوء إلى التحكيم الدولى فى حالة فشل تسوية المنازعات، كما يمكن العمل على الإنضمام لعضوية المركز الدولى لتسوية المنازعات (ICSID)، وذلك بهدف منح المستثمرين مزيد من الثقة.
- الاهتمام بتطوير أسواق الأسهم والسندات.
- إنشاء موقع إلكترونى يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات وكذلك الجهات التى يجب التعامل معها، على أن يتم تحديثه دورياً.
- إنشاء مؤسسات لضمان الاستثمار، تقوم بمتابعة الأنشطة الاستثمارية مما يخلق نوعا من الأمان لدى المستثمرين.
- إنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار، مما يساهم فى سهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشروعات.
- تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين من خلال إنشاء مؤسسات ومراكز بحثية داعمة للاستثمار تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة ودراسات جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها فى إطار خطط التنمية الاقتصادية، إلى جانب مجالات الاستثمار ذات معدلات الربحية المرتفعة.
- إنشاء سجل إلكترونى يحوى بيانات جميع الشركات العاملة فى الدولة، وتلتزم الشركات الراغبة فى إقامة أعمال لها أو تعديل نشاطها بالتسجيل فيه ليسهل عمليات الاتصال بين المستثمرين داخل الدولة.
- الربط بين الشركات ومراكز البحث والتطوير بهدف تطوير القدرات التكنولوجية لهذه الشركات.

٢. ٤ السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجى

يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمى، وإتباع نظم الحرية الاقتصادية فى تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين فى الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول، ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلى:

- تبنى سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم فى خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالى ارتفاع معدلات الربحية.
- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية (الدول المتقدمة)، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة.
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبى بين الدول المستهدف تدفق الاستثمارات منها.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التى تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية.
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، وتعريفهم بالتسهيلات التى تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار فى الاقتصاد القومى.
- التعاون مع المؤسسات الدولية التى لها دور فى عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

٢. ٥ تحسين الاطر التشريعية

يمثل الإطار التشريعى الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادى، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل فى ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأفراد النشاط الاقتصادى. ويتضمن تحسين الأطر التشريعية:

- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.

- سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.
- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين، وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعى أمام المستثمرين الأمر الذى يؤدى إلى تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالى دعم الاتجاهات الاستثمارية.
- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الادارى، الأمر الذى يخفض من قيم التكاليف التى يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.

٦.٢ سياسات أخرى

بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة هناك سياسات أخرى تساهم فى تحسين مناخ الاستثمار، من بينها:

- **تبنى سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى:** تهدف الى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وخفض معدلات التضخم والبطالة، وتضييق التفاوت فى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
- **عقد برامج تدريبية للعمالة:** وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصةً فى المجالات التى تشهد تطوراً تكنولوجيا سريعاً، الأمر الذى يساهم فى تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، وبخاصة فى ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة وانخفاض تكلفة التشغيل.
- وضع برنامج قومى لتوصيف المهارات حتى يتمكن المستثمر من تحديد مستويات الأجور.
- عدم وضع قيود على نسب حقوق الملكية للأجانب والسماح لهم بمزاولة كافة الأنشطة المسموح بها.
- حرية تحويل الأرباح وتدفقات رؤوس الأموال للخارج.
- تشجيع الاستثمار الفردى الخاص ودعمه من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية وعمل برامج تدريبية للصناعات الصغيرة.
- إنشاء مناطق التصنيع للتصدير أو ما تعرف بالمناطق الحرة، التى تتسم بمزيد من المزايا الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمارات.

- الاتجاه إلى تفعيل الاتصال الإلكترونى بين الحكومة والمستثمرين بشكل خاص والأفراد بشكل عام وذلك من خلال إنشاء ما يعرف بالحكومة الالكترونية، كما فى حالة الاقتصاد الاردنى.

القسم الثالث

الدروس المستفادة من التجارب

يمكن ذكر عدد من النقاط التى تمثل الدروس المستفادة من تجارب الدول التى استطاعت تهيئة المناخ الاستثمارى بها، ولا تعد هذه الدروس المستفادة نقاط منفردة تعمل بشكل مستقل بل إنها تعمل بشكل متكامل مع بعضها البعض لتهيئة المناخ الاستثمارى، ومن أهم الدروس المستفادة لتحسين مناخ الاستثمار:

- الاهتمام بدعم الاستقرار الاقتصادى وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم وخفض مستويات عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالى إيجاد بيئة اقتصادية تنخفض بها ظروف عدم التيقن المتعلقة بتقلبات الأسعار وهو الأمر الذى يعيق عمليات إعداد دراسات جدوى دقيقة للمشروعات الاستثمارية الجديدة (تقييم الأرباح والتكاليف) وبالتالى صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- مراعاة تيسير الإجراءات الإدارية وتحسين نظم الاتصال وهو ما يعنى الاعتناء بالبعد الزمنى وتكلفة إنشاء الاستثمار، فوجود بيئة إدارية غير متطورة لإنشاء الاستثمار، يعنى طول الفترة الزمنية اللازمة لتأسيس المشروعات بسبب تخلف الجهاز الادارى.
- يعتبر دعم الاستقرار السياسى مطلباً مهماً وحيوياً لترسيخ مناخ آمن للاستثمارات، فالمؤثرات السياسية تلعب دوراً مهماً فى رسم المناخ الاقتصادى بشكل عام والاستثمارى بشكل خاص.
- ضرورة وضع قوائم توضح ترتيب الاولويات للمجالات الاستثمارية التى يحتاج إليها الاقتصاد، وهو ما يتضمن تحديد الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة، وتركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الأجنبى وزيادة الاستثمار المحلى فى المجالات ذات الأولوية فى هذا السياق.
- تعتبر الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الصناعات التى حققت أكبر معدل نمو على مستوى الدولة أكثر كفاءة من جذب الاستثمارات إلى القطاعات الأخرى وذلك لأن النمو الذى تحقق فى هذه القطاعات يعد دليلاً على توافر فرص الاستثمار فيها.
- لم يعول كثيراً على الحوافز الضريبية للاستثمارات الناشئة، فى جذب الاستثمارات،إلا أن التجارب الدولية فى هذا الشأن تؤكد ضرورة تقديم الحوافز الضريبية والمالية إلى الاستثمارات

التى تتوافق مع أولويات التنمية الاقتصادية وعدم الإفراط فى تقديم هذه التسهيلات، وتقديم هذه المنح والتسهيلات بشكل يتناسب مع أهمية هذه المشروعات من حيث العائد الاقتصادى الكلى لتلك المشروعات على مستوى الدولة.

- عدم التحيز ضد المستثمر الأجنبى وإلغاء كافة القيود المفروضة على التعاملات بالنقد الأجنبى وعلى حرية انتقالات رؤوس الأموال الأجنبية والأرباح المتولدة عن المشروعات الاستثمارية إلى الخارج.
- أهمية توسع الحكومات فى تقديم القروض الميسرة لمختلف المشروعات فى المناطق الأقل تحضراً وبسعر فائدة يتوقف على عدة اعتبارات من بينها حجم رأس المال ومبيعات المشروع السنوية ودرجات المخاطرة المرتبطة بالمشروع.
- التوسع فى إنشاء مناطق صناعية تمثل نقطة الالتقاء فيما بين الاستثمارات، مما يساهم فى سهولة الاتصال فيما بينها وتحديد الاستثمارات المطلوبة فى الصناعات المكملة للصناعات القائمة. كما يمكن ربطها بمراكز البحث والتطوير.
- عقد اتفاقيات دولية لتجنب الازدواج الضريبى مع الدول المتقدمة والتى تمثل احد مصادر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، وهو ما يساهم فى خفض تكلفة انتقال رؤوس الأموال الاجنبية وتحفيز عملية تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا.
- يعد توافر القوى العاملة الماهرة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات مرتفعة التقنية أحد الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات مما يجعل الاقتصاد ملتقى أنظار الاستثمارات كثيفة استخدام التكنولوجيا الحديثة، خاصةً فى ظل انخفاض تكلفة الأيدى العاملة.
- أهمية إتباع نظم اقتصاد السوق وخلق اقتصاد مفتوح، نظرا لما تنطوى عليه هذه النظم من حرية انتقال رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- ضرورة تقليص دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى واقتصار دورها على الدور الاشرافى وليس الانتاجى، الامر الذى يعنى مزيد من الحرية الاقتصادية وتفعيل دور قوى السوق فى النشاط الاقتصادى وفى أسواق الائتمان.

- إنشاء مناطق للاستثمار الأجنبى بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية، وإنشاء وكالات للابتكار والتكنولوجيا للمساهمة فى تمويل مشروعات البحث والتطوير للمشروعات الاستثمارية عن طريق تقديم منح تتراوح بين ٥٠٪–٧٥٪ من تكاليف تلك المشروعات.
- ضرورة وضوح الاطار التشريعى الحاكم للاستثمار أمام المستثمرين، مما يساهم فى خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة فى المنازعات المتعلقة بالاستثمار.
- تفعيل الاطار التشريعى المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكارات، وهو مايعنى دعم ظهور الاختراعات ونقل التكنولوجيا.
- استهداف الاستثمارات التى تخدم استراتيجية التصنيع المحلية، وضرورة تماشى سياسة جذب الاستثمارات مع أولويات التنمية الاقتصادية.
- ضرورة وجود مؤسسات ترويجية للاستثمار، تتسم بالكفاءة والاتصال على نطاق واسع بالمستثمرين الأجانب والمحليين وتعمل على توضيح فرص الاستثمار أمامهم.

الملاحق

ملحق (١)

أكبر خمسين دولة على مستوى العالم من حيث

متوسط حجم التكوين الرأسمالى الثابت خلال (١٩٩٥-٢٠٠٢)

مليار دولار

م	الدولة	متوسط التكوين الرأسمالى الثابت خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢)
١	الولايات المتحدة	١٦٨٢
٢	اليابان	١٥٢٨
٣	ألمانيا	٥٦٥
٤	الصين	٣٤٣
٥	فرنسا	٣٢٨
٦	إيطاليا	٢٣٠
٧	المملكة المتحدة	٢٢٢
٨	كوريا الجنوبية	١٧٢
٩	أسبانيا	١٥٦
١٠	البرازيل	١٤٧
١١	كندا	١٢٩
١٢	استراليا	١٠٤
١٣	الهند	١٠٣
١٤	هولندا	١٠٠
١٥	المكسيك	٧٠,٢
١٦	سويسرا	٦٧,٨
١٧	روسيا	٦٦,٩
١٨	بلجيكا	٦١,٧
١٩	النمسا	٥٩,٣
٢٠	اندونيسيا	٥٣,٢
٢١	الأرجنتين	٤٩,٦
٢٢	هونج كونج	٤٧
٢٣	السويد	٤٦,٠٧

٢٤	تايلاند	٤٦,٠٦
٢٥	تركيا	٤٤
٢٦	الدنمارك	٤٢
٢٧	النرويج	٣٦,٧
٢٨	ماليزيا	٣٣,٤
٢٩	البرتغال	٣١,٥
٣٠	بولندا	٣١,٢
٣١	سنغافورة	٣٠,٧
٣٢	اليونان	٢٨,٩
٣٣	فنلندا	٢٨,٢
٣٤	جنوب أفريقيا	٢٧,٢
٣٥	إيران	٢٣,٢
٣٦	الفلبين	١٩,١
٣٧	التشيك	١٨,١
٣٨	أيرلندا	١٧,٩
٣٩	شيلى	١٧,٨
٤٠	كولومبيا	١٦,١
٤١	نيوزيلنده	١٤,١
٤٢	الجزائر	١٣,٥
٤٣	مصر	١٢,٩
٤٤	فنزويلا	١٢,٨٥
٤٥	بيرو	١٢,٦
٤٦	المجر	١١,٩
٤٧	أوكرانيا	١٠,٥
٤٨	بنجلاديش	١٠,٤
٤٩	باكستان	١٠,٢
٥٠	المغرب	٩

ملحق (٢)

مصفوفة التجارب الدولية

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• بلغاريا	• تعقد الإجراءات الخاصة بالاستثمار. • تدنى مستويات البنية التحتية الجاذبة للاستثمار.	• تحسين الإطار المؤسسى. • تيسير إجراءات الاستثمار. • حوافز وإعفاءات لتشجيع الاستثمار. • إنشاء مناطق للتجارة الحرة. • التعاون الدولى والاتفاقيات الدولية الثنائية.	• **تحسين الإطار المؤسسى**: إنشاء وكالة الاستثمار الأجنبى لتقديم خدمة الشباك الواحد "one stop shop" للمستثمرين وتوفير كافة البيانات التى يحتاج إليها المستثمرون الأجانب. • **تيسير إجراءات الاستثمار:** — إلغاء ٢٠٪ من إجراءات ترخيص وتسجيل المشروعات الاستثمارية التى كان يلتزم بها المستثمرون من قبل. — مراجعة وتبسيط ٣٣٪ من إجراءات ترخيص المشروعات الاستثمارية. • **حوافز وإعفاءات لتشجيع الاستثمار:** — إلغاء كلى لضريبة الدخل على الشركات فى المناطق ذات معدلات البطالة المرتفعة. — تخفيض تدريجى لضريبة الدخل على الشركات من ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٣، إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٤، ثم إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٥. — إعفاء من ضرائب القيمة المضافة على واردات المشروعات	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٥,٣٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢١,٧٪ عام ٢٠٠٣. • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى بلغاريا من ٥٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٨١٣ مليون دولار عام ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			التى يزيد حجم استثماراتها على ٥ ملايين يورو. — إعفاء من ضريبة الزيادة فى قيمة رأس المال. — حرية تحويل رأس المال والأرباح دون أى قيود. — يحق للمستثمر الأجنبى شراء الأراضى وتملكها ملكية تامة. — معاملة المستثمرين الأجانب بنفس معاملة المستثمرين المحليين دون أى تفرقة من حيث الحقوق والإمتيازات. • **إنشاء مناطق للتجارة الحرة:** تم إنشاء ٦ مناطق للتجارة الحرة تقع كلها فى أماكن استراتيجية وذلك لسهولة وسرعة حركة نقل البضائع إلى طرق التجارة الدولية. • **التعاون والاتفاقيات الدولية:** قامت بلغاريا فى يونيو ٢٠٠٠ بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية للاستثمار مع العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، الهند والصين، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية.	
• الهند	• صعوبة الإجراءات الإدارية المتعلقة بإقامة الاستثمار. • فرض قيود على المستثمرين	• التوسع فى منح الحوافز المالية والضريبية. • تيسير إجراءات الاستثمار.	• **الحوافز المالية والضريبية:** — إعفاء كامل للأرباح الناتجة عن النشاط التصديرى من الضرائب.	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢١,٣٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢٢,٨٪ عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	الأجانب، خلال فترة الثمانينات، حيث لم يكن يسمح للأجانب في كثير من القطاعات الاقتصادية بالاستثمار إلا في حدود ضيقة.		— تتمتع المنشآت التى تزاول نشاطها فى صناعات جديدة بإعفاء ضريبى يعادل ٢٥٪ من الأرباح لمدة ٨ سنوات. — إعفاء ٢٠٪ من الضرائب على الأرباح لمدة ١٠سنوات فى حالة مزاولة المنشأة لنشاطها فى منطقة متخلفة صناعياً. — خصم ٥٠٪ من الرسوم والضرائب المفروضة على المتحصلات الخارجية بمعرفة شركات المقاولات والفنادق. • **تيسير إجراءات الاستثمار** — رفع نسبة تملك الأجانب بالمشروعات لتصل إلى ٥٠٪ بالنسبة للصناعات المعدنية والإستخراجية و٧٤٪ فى بعض الصناعات الأخرى — السماح للأجانب بالاستثمار فى جميع القطاعات باستثناء الطاقة الذرية والأسلحة والذخيرة. — موافقة تلقائية لرفع نسبة ملكية الأجانب إلى ٥١٪ من حقوق الملكية فى ٤٦ نشاطاً صناعياً.	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الهند من ٢,٦٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• الدنمارك	• تعقد الإجراءات الخاصة بالاستثمار. • انخفاض كفاءة البنية الأساسية، حتى بداية التسعينيات. • القيود المفروضة على الاستثمار فى بعض القطاعات.	• تحسين الإطار المؤسسى. • التعاون مع مؤسسات تشجيع الاستثمار. • تيسير إجراءات الاستثمار • تحرير مناخ الاستثمار • تطوير البنية الأساسية • التوسع فى منح الحوافز المالية والضريبية	• **مراكز تشجيع الاستثمار** — المجلس الدنماركى للتجارة Danish Trade Council : يقوم المجلس بإصدار كافة التصاريح والتراخيص التى يحتاج إليها المستثمر وهو ما يعرف بخدمة الشباك الواحد One Stop Shop. — مراكز الترويج الخارجى: تنتشر هذه المراكز فى مختلف دول العالم للترويج لفرص الاستثمار فى الدنمارك. • **التعاون مع المؤسسات الأجنبية للترويج للاستثمار**: وذلك لضمان حصول المستثمرين على بيانات ومعلومات حديثة عن مناخ الاستثمار فى الدنمارك وأفضل الفرص المتاحة للاستثمار. • **تحرير مناخ الاستثمار** — إلغاء كافة القيود المفروضة على حرية التعامل فى النقد الأجنبى وتملك الأجانب للعقارات — عدم التحيز ضد المستثمر الأجنبى، وتوحيد نمط المعاملة بين المستثمرين سواء المحلين أو الأجانب.	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدنمارك من ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٦,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩، ثم تضاعفت التدفقات فى عام ٢٠٠٠ لتبلغ ٣٢,٧ مليار دولار. • ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٦,٤٪ عام ١٩٩٣ إلى ١٩,٩٪ عام ٢٠٠٢. • بلغ معدل نمو الصادرات السلعية والخدمية ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٢ مقارنةً بحوالى ٤,٢٪ عام ١٩٩٩.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			— قامت الدنمارك بتطبيق مجموعة من برامج الخصخصة لزيادة دور القطاع الخاص. — فى عام ١٩٩٧ تم تحرير قطاع الاتصالات وأصبح يتمتع بالمنافسة الكاملة، ثم تلى ذلك تحرير قطاعات أخرى مثل الكهرباء والطاقة. • **تيسير إجراءات الاستثمار** — تخفيض عدد الإجراءات اللازمة للاستثمار وذلك للحد من البيروقراطية والقيود الإدارية التى تعوق الاستثمار. — تأسيس لجنة التنظيم عام ١٩٩٨ والتى تضم مندوبين عن مختلف الوزارات. وتجتمع هذه اللجنة بصورة منتظمة لتقييم جودة وكفاءة الإطار المؤسسى والإدارى الخاص بالاستثمار ومن ثم وضع الآليات المناسبة لتحفيز الاستثمارات. • **الحوافز المالية والضريبية** — إعفاء الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			من الضرائب. — تقديم منح لتشجيع الابتكار والبحث والتطوير. • **تطوير البنية الأساسية:** تمتلك الدنمارك شبكة متطورة من السكك الحديدية والطرق البرية، ولا تقتصر إدارة وتطوير هذه الشبكة على الحكومة أو القطاع العام فقط، بل تمتد إلى القطاع الخاص، فنلاحظ أن الحكومة تتولى إدارة ٨٠٪ فقط من السكك الحديدية، بينما يتولى القطاع الخاص إدارة النسبة المتبقية.	
• أندونسيا	• عدم السماح للأجانب بتملك الأراضى والعقارات. • تعقد الإجراءات الإدارية وارتفاع درجة البيروقراطية. • تعقد إجراءات ونظم تسوية المنازعات.	• تطوير الإطار المؤسسى. • تطوير الإطار التشريعى. • التعاون الدولى فى مجال الاستثمار. • حوافز الاستثمار.	• **إقامة مراكز تشجيع الاستثمار** — المكتب الاندونيسى لتشجيع الاستثمار وتنمية المشروعات Indonesian Board of Investment & Enterprises Development: يقوم المكتب بتقديم خدمات ما قبل الاستثمار مثل توفير بيانات ومعلومات عن مناخ الاستثمار فى أندونسيا و فرص الاستثمار المتاحة وكذلك الحوافز المقدمة للمستثمرين والإطار التنظيمى الخاص بالاستثمار، ولا يقتصر دور المكتب على تقديم تلك الخدمات فقط بل يهتم أيضا بعلاج المشاكل التى تواجهه المستثمرين.	• ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٣٨,٨٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٥٥,٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			— المكتب الإقليمى لتنظيم الاستثمارات Regional Investment Coordinating Board: تنتشر هذه المكاتب فى مختلف مقاطعات أندونسيا، وذلك بهدف إصدار كافة التصاريح والتراخيص التى يحتاج إليها المستثمرون. • **التعاون مع المؤسسات الدولية لتشجيع الاستثمار.** تهتم أندونسيا بالتعاون مع المنظمات الدولية للترويج لفرص الاستثمار المتاحة فى أندونسيا مثل المعهد الإيطالى للتجارة الخارجية والمكتب الألمانى لتنمية الاستثمارات. • **الاتفاقيات الدولية لتشجيع الاستثمار.** — توقيع الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبى مع ٥٠دولة من بينها أستراليا والدنمارك واليابان وإيطاليا. — توقيع اتفاقيات ثنائية لضمان الاستثمار مع ٥١ دولة. — توقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار على المستوى الإقليمى مع دول الآسيان، بالإضافة إلى دول المؤتمر الإسلامى. • **تحرير مناخ الاستثمار**	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			— حرية التعامل فى النقد الأجنبى. — عدم فرض قيود على تحويلات المستثمرين الأجانب إلى الخارج. — عدم اشتراط حد أدنى لرأس المال الأجنبى المستثمر فى أندونسيا. أو نسبة محددة من المستلزمات المحلية أو تصدير نسبة معينة من الناتج. — حرية امتلاك الأجانب للأراضى والعقارات وكذلك القيام بمشروعات استصلاح الأراضى. • **تطوير الإطار التشريعى** : تم إصدار مجموعة من القوانين لتنظيم الاستثمار مثل قانون الشركات والمشروعات الصغيرة وقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكارات وكذلك قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. • **حوافز الاستثمار** — يحصل المستثمرين على إعفاء من الضرائب لمدة ٥ سنوات تزيد إلى ٦ سنوات فى الحالات الآتية	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			○ إذا تجاوز عدد العاملين بالمشروع ٢٠٠٠ عامل. ○ إذا تجاوزت قيمة رأس المال (عدا الأراضى والعقارات) ٢٠٠ مليون دولار. ○ إذا تجاوزت فترة تأسيس المشروع ٥ سنوات.	
• اليابان	• ارتفاع تكاليف تأسيس المشروعات مقارنة بالتكلفة المثيلة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. • تقلبات سعر صرف الين أمام العملات الأجنبية. • ارتفاع عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات مما يؤدى إلى انخفاض جاذبية مناخ الاستثمار فى اليابان. • فرض قيود على الاستثمار الأجنبى فى بعض القطاعات مثل الاتصالات والإعلام.	• تطوير الإطار المؤسسى • توفير التمويل • حوافز الاستثمار	• **مراكز خدمة المستثمرين** — المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية (JETRO) : تهدف المنظمة إلى الترويج لفرص الاستثمار المتوافرة فى اليابان من خلال ٧٦ مكتب تمثيل تنتشر فى مختلف أنحاء العالم، وتقوم المنظمة وفروعها المختلفة بتوفير البيانات عن مناخ الاستثمار فى اليابان مثل مستوى الأجور والبنية الأساسية والنقل. وكذلك تقوم بتوضيح الإجراءات والقوانين المتعلقة بالاستثمار فى اليابان. — مركز دعم الاستثمارات فى اليابان: يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات والتسهيلات الاستثمارية التى يحتاج إليها المستثمرون مثل نظام المحاسبة المتبع وإجراءات التأسيس وخدمات العمل. ويضم المركز ستة فروع منتشرة فى	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى اليابان من ٣,١٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ الى٦,٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	• ارتفاع مستوى الضرائب المفروضة على الشركات، حيث يبلغ متوسط الضرائب المفروضة على الشركات حوالى ٥٠٪ بما يزيد عن الضرائب المفروضة على أرباح الشركات فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بمقدار الضعف.		مختلف أنحاء اليابان. — مكتب التجارة والاستثمار: يقوم المكتب بالتعرف على وعلاج المشاكل الأساسية التى تواجة المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، يوجد مندوبين للمكتب فى مختلف الوزارات والمصالح الحكومية التى تتعامل مع المستثمرين مثل وزارة التجارة والاستثمار وذلك لضمان سهولة الوصول إلى المستثمرين والكفاءة فى علاج العقبات التى تواجههم. — المؤسسة اليابانية لتنمية الاستثمارات FJIND: تعد المؤسسة من أهم المؤسسات المعنية بتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وتقدم المؤسسة مجموعة من الخدمات مثل: ○ خدمات الدخول إلى السوق: وهى الخدمات الخاصة بتوفير البيانات التى يحتاج إليها الأجانب للاستثمار فى اليابان. ○ الخدمات الاستشارية :تقوم المؤسسة بتقديم الاستشارات المجانية للمستثمرين الأجانب سواء أفراد أو منظمات.	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			○ خدمات التوظف: تساعد المؤسسة المستثمرين فى الحصول على الكفاءات والمهارات من العمالة المحلية. ○ خدمات التدريب: وهى الخدمات الموجهة لتنمية مهارات الموظفين المعنيين بالتعامل مع المستثمرين. • **تيسير إجراءات الاستثمار** — تطبيق نظام Non Action Letter System. من خلال تحديد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات مسبقا وتخفيض عدد هذه الإجراءات. — لجنة الإصلاح الإدارى : تم تأسيس هذه اللجنة عام ١٩٩٢، وذلك بهدف تطوير الإطار المؤسسى الخاص بالاستثمار وكذلك إجراءات تأسيس المشروعات. • **التمويل** — بنك التنمية اليابانى: يقوم بنك التنمية اليابانى بتقديم التمويل بأسعار فائدة منخفضة تتراوح بين ٣,٢٥٪ و٥٪،	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			ويبلغ حجم الأموال المتاحة للإقراض حوالى ١٠٢ مليار ين ياباني. وأهم المشروعات التى تحظى بتشجيع البنك هى الصناعات التكنولوجية المتطورة. — صندوق تطوير الصناعة: تبلغ ميزانية الصندوق حوالى ٢ مليار ين توجة لتمويل المشروعات المختلفة وخصوصا المشروعات الصغيرة والمتوسطة. • **الحوافز الضريبية**: تم تخفيض الضرائب على الدخل وعوائد رأس المال من ٥٠٪ إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٣.	
• السويد	• صعوبة توظيف العمالة الأجنبية. • ارتفاع الضرائب المفروضة على المستثمرين الأجانب • التعقيدات الروتينية.	• تحسين الإطار المؤسسى. • تطوير البنية الأساسية. • تخفيض تكاليف الاستثمار. • منح حوافز الاستثمار . • التعاون الإقليمى والدولى.	• **تحسين الإطار المؤسسى** — إنشاء وكالات للترويج للاستثمار مثل الوكالة السويدية لتشجيع الاستثمارات ووكالة الاستثمارات السويدية. تقدم هذه الوكالات مجموعة متنوعة من الخدمات المرتبطة بالاستثمار مثل توفير معلومات عن فرص الاستثمار وعلاج المشاكل التى تواجه المستثمرين وذلك بالتعاون مع مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية. — تحرير سعر الصرف وإلغاء القيود المفروضة على التعاملات	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			بالعملة الأجنبية. — إلغاء كافة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى فى القطاع المصرفى وكذلك تلك المفروضة على اندماج الشركات السويدية، ثم تلى ذلك تحرير الاستثمار فى قطاعات الاتصالات والمرافق والخدمات العامة. • **تحسين البنية الأساسية وتوفير العمالة المدربة:** تولى السويد اهتماماً كبيراً بتطوير البنية الأساسية بمختلف مكوناتها بداية من الطرق والكبارى وشبكات الاتصالات وانتهاءاً بتدريب العمالة وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وهو الأمر الذى ساعد على زيادة متوسط إنتاجية العامل فى السويد بحوالى ٢,٦٪ مقارنة بمعدل ١,٧٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية و١,٤٪ فى الاتحاد الأوروبى خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى٢٠٠٢. وقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ٣,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام٢٠٠١ ،مقارنة بمعدل ٢,٨٪ فى الولايات المتحدة وإسرائيل خلال نفس العام.	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			• **خفض تكاليف الاستثمار** — تخفيض أسعار الكهرباء نتيجة التوسع فى توليدها من المصادر رخيصة الثمن مثل المجارى المائية. — انخفاض متوسط أجور العمالة الماهرة، حيث يعد متوسط الأجر فى السويد (متضمنا تكلفة التأمينات الاجتماعية) أقل بحوالى ٣٠٪ عن متوسط الأجور فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والدنمارك. — تقوم المكاتب والهيئات الحكومية بتقديم الخدمات الاستثمارية بتكلفة منخفضة. • **الحوافز الضريبية**: يبلغ متوسط الضرائب على أرباح الشركات ٢٨٪ وهى بذلك تعد ثانى دول الاتحاد الأوروبى من حيث انخفاض الضرائب ثم تم تخفيضها إلى ٢٥٪ فقط • **التعاون الإقليمى والدولى** : من بين أهم أشكال التكامل الاقتصادى التى تشارك فيها السويد: — الاتحاد الأوروبى: يعد الانضمام إلى التكتلات الإقليمية وسيلة فعالة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			وخصوصا للدول الصغيرة. وقد انضمت السويد إلى الاتحاد الأوروبى عام ١٩٩٥. — دول بحر البلطيق: عملت السويد على زيادة التعاون مع دول البلطيق فى مجال جذب الاستثمارات الأجنبية.	
• بنجلاديش	• انخفاض كفاءة البنية الأساسية. • نقص التمويل • صعوبة وتعقد الإجراءات الخاصة بالاستثمار. • عدم استقرار إمدادات الطاقة اللازمة لتشغيل الاستثمارات بمستويات إنتاج مثلى.	• تعزيز التعاون الدولى • تقديم حوافز الاستثمار • تحسين الإطار المؤسسى • تحسين الإطار القانونى	• **التعاون الدولى** — تقوم بنجلاديش بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بالترويج وحماية الاستثمار مثل المؤسسة الدولية للاستثمار الخاص (OPIC) والمركز الدولى لتسوية المنازعات الاستثمارية(ICSID) . — وقعت بنجلاديش عدداً من الاتفاقيات لتشجيع الاستثمارات الثنائية مع بعض الدول الأوروبية والآسيوية مثل انجلترا واليابان وماليزيا. — التوقيع على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى مع العديد من الدول. • **حوافز الاستثمار**	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى من ١٧٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٪ عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٢٣,٤٪ عام ٢٠٠٣. • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى بنجلاديش من ١٩٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٢٨٠مليون دولار عام ٢٠٠٠

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			— تحصل المشروعات التى تعمل فى مناطق تصنيع الصادرات على إعفاء ضريبى لمدة ١٠ سنوات. — تعفى واردات المشروعات التى تعمل فى مناطق تصنيع الصادرات من الرسوم الجمركية. — إعفاء الأرباح المحولة للخارج من الضرائب. • **مراكز تشجيع الاستثمار** — مركز تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة فى بنجلاديش BSCIC: يهدف هذا المركز إلى تشجيع إنشاء والتوسع فى المشروعات الصغيرة من خلال ○ تقديم التدريب المهنى والحرفى ○ توفير البنية الأساسية اللازمة للمشروعات الصغيرة. ○ تدعيم التعاون بين مختلف المشروعات الصغيرة من ناحية، وكذلك التشابكات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من ناحية أخرى. — لجنة إدارة مناطق تصنيع الصادرات: تهدف اللجنة إلى	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			تشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة أو مناطق تصنيع الصادرات من خلال تطوير البنية الأساسية فى هذه المناطق، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الاستثمار. — لجنة الخصخصة: تتولى اللجنة الإشراف على برنامج الخصخصة التى تقوم به الحكومة فى بنجلاديش لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى النشاط الاقتصادى. — مكتب الاستثمار: يتولى المكتب الإشراف على اللجان والمراكز السابقة، بالإضافة إلى الترويج الخارجى لفرص الاستثمار فى بنجلاديش. • **الإطار القانونى**: أصدرت بنجلاديش قانون الاستثمار الأجنبى عام ١٩٨٠بهدف تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبى من خلال التأكيد على حماية الملكية الفكرية وضمان الشفافية والمساواة فى التعامل مع المستثمر المحلى أو الوطنى.	
• فنلندا	• تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بتأسيس المشروعات. • عدم كفاءة نظام تسوية	• تحسين الإطار المؤسسى • تقديم حوافز الاستثمار • خفض تكاليف الإنتاج	• **خفض تكاليف الإنتاج** — خفض متوسط أجر العامل ليصل إلى ٢٢,٧يورو فى الساعة	• ارتفع عدد الشركات الأجنبية العاملة فى فلندا إلى أكثر من ٢٠٠٠ شركة يعمل بها ما يقرب من ١٧٥ ألف

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	المنازعات. • عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى.		وذلك مقابل متوسط أجر ٢٧,٢ يورو فى الساعة فى ألمانيا. — خفض سعر الكهرباء بواقع ٥ سنتات لكل كيلو وات/ساعة مقارنة بمعدل ٦,٢سنت فى بريطانيا و٦,٣ سنت فى فرنسا و٧,٨ سنت فى ألمانيا. • **دعم المستثمرين** :تحصل المشروعات فى فنلندا على أنواع مختلفة من المنح ومن أهمها — منح البحث والتطوير: تخصص هذه المنح لتمويل أنشطة البحث والتطوير التى من شأنها تحسين قدرة المشروعات على المنافسة فى الأسواق الخارجية. — منح الاستثمار: تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (وهى التى يقل عدد العاملين فيها عن ٢٥٠ موظف). ولكى تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون لها القدرة على تحقيق أرباح. ويبلغ الحد الأقصى لهذه المنح ٤٠٪ من تكاليف الاستثمار فى شمال فنلندا و٣٤٪ فى الوسط و٢٥٪ فى جنوب فنلندا. — منح التأسيس :تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس	موظف فى ٢٠٠٣. • ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٦,٤٪ عام ١٩٩٣ إلى ١٩,٦٪ عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			المشروعات الصغيرة ولا تتجاوز هذه المنح ٤٥٪ من إجمالى أجور العاملين بالمشروع. — منح التنمية: يشترط لحصول الشركة على هذه المنح أن تكون قادرة على تحقيق الأرباح فى المستقبل. ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التى يمارس فيها نشاطة. — منح النقل: تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة. — دعم الطاقة: يقدم هذا الدعم إلى المشروعات التى تعمل فى مجال الطاقة بما يساعد على زيادة موارد الطاقة المتاحة وخفض أسعارها. — منح التدريب: تخصص هذه المنح لتمويل برامج التدريب فى المشروعات الصغيرة، وتقدم المنح بواسطة وزارة القوى العاملة. • **الحوافز الضريبية:** فرض ضرائب منخفضة على الشركات	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			والمشروعات، حيث يبلغ معدل الضرائب الاسمية على دخل الشركات ٢٩٪. كما يتم إعفاء الأرباح المحولة إلى الخارج من الضرائب. • **مراكز تشجيع الاستثمار** — **مركز التنمية الاقتصادية والتوظف:** يقوم المركز بتقديم خدماته من خلال ١٥ مكتباً إقليمياً منتشرة فى جميع أنحاء فنلندا، وتعمل هذه المراكز على تحسين مناخ الاستثمار وتيسير إجراءات الاستثمار فى الأقاليم المختلفة. — الوكالة القومية للتكنولوجيا: تعمل هذه الوكالة على تطوير المستوى التكنولوجى المستخدم فى الإنتاج ومساعدة المشروعات على تحسين أساليب الإنتاج. — وكالة الاستثمار الفنلندية: تقوم الوكالة بالترويج لفرص الاستثمار فى فنلندا فى الخارج.	
• ألمانيا	• التحيز ضد المستثمرين الأجانب، خاصة فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على	• تحرير مناخ الاستثمار. • تنمية المشروعات الصغيرة. • تحسين الإطار المؤسسى.	• **الخصخصة**: قامت الحكومة الألمانية بتطبيق برنامج لخصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام العاملة فى قطاعات الاتصالات والمواصلات والبريد والطاقة.	• ارتفع عدد المشروعات الصغيرة فى ألمانيا إلى حوالى ٣,٣ مليون مشروع عام ٢٠٠٢، تبلغ قيمة

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	الدخل، حيث يدفع المستثمر الوطنى الضرائب على ٥٠٪ فقط من الأرباح، بينما يدفع المستثمر الأجنبى الضرائب على كامل الأرباح. • تعقد إجراءات تأسيس المشروعات وارتفاع درجة البيروقراطية. • ارتفاع مستوى الضرائب المفروضة على الشركات.	• تحسين الإطار التشريعى.	• **مكاتب الاستثمار**: تنتشر هذه المكاتب فى مختلف أنحاء ألمانيا وذلك لتسهيل إجراءات تأسيس المشروعات. • **تيسير إجراءات الاستثمار**: — تخفيض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات إلى ستة إجراءات فقط وكذلك تطوير أداء الجهات الحكومية المسئولة عن تقديم الخدمات لهذه المشروعات. — لا يوجد أى اشتراطات على الحد الأدنى لرأس المال المستثمر باستثناء شركات ذات المسئولية المحدودة والتى يجب أن لا يقل رأس مال الشركة عن ٥٠ ألف مارك ألمانى. — عدم وجود أى قيود فيما يتعلق بنسبة العمالة الألمانية التى يجب على المستثمر الأجنبى توظيفها فى المشروع. • **تحسين الإطار التشريعى** :أصدرت ألمانيا مجموعة من قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار. • **تنمية المشروعات الصغيرة** — التخفيضات الضريبية: عملت الحكومة على خفض	استثماراتها حوالى ٤٦٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات فى ألمانيا. • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ألمانيا من ٢٤,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣٣,٩١ مليار دولار عام ٢٠٠١ ثم إلى ٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			معدلات الضرائب المفروضة على المشروعات الصغيرة، حيث من المتوقع أن تبلغ قيمة الإعفاءات الضريبية المقدمة لهذه المشروعات حوالى ١٥ مليار يورو خلال الفترة مابين ١٩٩٨ و٢٠٠٥. — التمويل: عملت ألمانيا على تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة من خلال تقديم التمويل المناسب والمتمثل فى توفير قروض بأسعار فائدة مخفضة. ولقد بلغ حجم القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة حوالى ١٠ مليار يورو عام ٢٠٠١ . — المستوى التكنولوجى: تم تنفيذ برنامج PRO INNO Program، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين المستوى التكنولوجى والأساليب الإنتاجية المستخدمة فى المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين هذه المشروعات والمؤسسات العلمية المختلفة ومراكز الأبحاث. — توفير فرص اشتراك المشروعات الصغيرة بالمعارض الدولية.	
• فرنسا	• ارتفاع نسب الضرائب المفروضة	• تطوير الإطار المؤسسى	• **الوكالة الفرنسية لجذب الاستثمار الأجنبى:** تقدم الوكالة	• ارتفاع عدد المشروعات الأجنبية

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	على الشركات • ارتفاع تكاليف التأمينات الاجتماعية.	• توفير التمويل • التوسع فى منح الحوافز الضريبية.	مجموعة من الخدمات للمستثمرين ومن أهمها: — تقدم الوكالة منح للمشروعات الاستثمارية تصل إلى ما يقرب من ٢٥٪ من التكاليف الاستثمارية ويتوقف حجم المنحة على نوع المنطقة التى يقام فيها المشروع ونوع النشاط وعدد الوظائف التى يخلقها المشروع. — توفر الوكالة معلومات عن فرص الاستثمار المتاحة فى فرنسا وقوانين الاستثمار والحوافز المقدمة للمشروعات. — التنسيق بين مكاتب الاستثمار الإقليمية المنتشرة فى مختلف أنحاء فرنسا، بالإضافة إلى أنها تمتلك فروع فى عدد من دول العالم للترويج لفرص الاستثمار فى فرنسا. • **الوكالة الفرنسية للابتكار والتكنولوجيا:** تقوم الوكالة بتمويل مشروعات البحث والتطوير فى مجالات الكهرباء والطاقة والصناعات الكيميائية عن طريق تقديم منح تتراوح قيمتها بين ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من تكاليف المشروع وبحيث لا تتجاوز قيمة المنحة ٤١ ألف دولار للمشروع الواحد. ويشترط لحصول المشروعات على هذه المنحة أن تكون الشركات قادرة على	العاملة فى فرنسا من ٢٤١ ألف مشروع عام ١٩٩٢ إلى ٤٤٥ ألف مشروع عام ١٩٩٨ ثم إلى ٥٦٣ ألف مشروع عام ٢٠٠١. • ارتفاع عدد الوظائف التى تخلقها المشروعات الأجنبية العاملة فى فرنسا من١٤,١٤ ألف وظيفة عام ١٩٩٢ إلى ٢٩,٤١ وظيفة عام ١٩٩٨ ثم إلى ٣٥,٥ ألف وظيفة عالم ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			تحقيق أرباح ويمكن التأكد من ذلك من خلال حجم المبيعات الحالية والمتوقعة. • **تيسير إجراءات الاستثمار** — خفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات لتصل إلى سبعة إجراءات تستغرق ثمانية أيام فقط. — التوسع فى إقامة مكاتب إقليمية للاستثمار وذلك للتيسير على المستثمرين. • **التمويل**: تقدم الحكومة القروض الميسرة (بفائدة منخفضة) لمختلف المشروعات العاملة فى المناطق الأقل تحضرا. ويتوقف سعر الفائدة على القروض على حجم رأس مال المشروع والمبيعات السنوية ودرجة المخاطر المرتبطة بالمشروع. • **المنح** — **منح التنمية الإقليمية**: يشترط للحصول على هذه المنحة أن تتجاوز قيمة الاستثمارات ٣,٦ مليون دولار أمريكى، أو تتجاوز قيمة مبيعاتها السنوية ٥٤,٥ مليون دولار أمريكى. — **منح التشغيل**: تصل هذه المنح إلى ٧٠ ألف فرنك فرنسى	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			ويشترط للحصول على هذه المنح أن توظف المشروعات الشباب أقل من ٢٥ سنة أو ذوى الاحتياجات الخاصة. • **الحوافز الضريبية** — تحصل المشروعات الجديدة على إعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات ويشترط ألا يقل رأس مال المشروع عن ١٤٥ ألف دولار وألا يقل عدد العاملين بالمشروع عن ٣٠ عامل. — تدفع المشروعات الصغيرة معدل ضرائب ١٥٪ على الأرباح بشرط ألا تتجاوز ٣٩ ألف يورو.	
• كندا	• حظر الاستثمار الأجنبى فى بعض الأنشطة مثل الاتصالات، البنوك، والتأمين. • ضعف مصادر التمويل المتاحة أمام المستثمرين. • يواجه المستثمر فى كندا العديد من القيود التى تفرضها الدولة بعضها يتعلق بتملك الأراضى	• تقديم الحوافز الضريبية. • توفير التمويل. • تشجيع البحث العلمى والتطوير.	• **الحوافز الضريبية** — تخفيض الضرائب على الدخل إلى ٢٥٪. — تتمتع الشركات الخاصة التى يمتلك فيها المقيمين ٥٠٪ وغير المقيمين ٥٠٪ بمعاملة ضريبية تفضيلية على أول ٣٠٠ ألف دولار من أرباح الشركة. • **التمويل** — توفير قروض تصل إلى ٢٥٠ ألف دولار أمريكى للمشروع	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من ٢٢ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٨ إلى ٢٨ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	التى ينفذ عليها النشاط الاستثمارى.		ويشترط للحصول على القرض أن لا تقل الإيرادات السنوية للمشروع عن خمسة ملايين دولار أمريكى. ● **تشجيع البحث والتطوير** : وضعت الحكومة الكندية برنامج لتطوير التكنولوجيا وتدعيم البحوث والتطوير فى صناعات معينة، حيث يقوم البرنامج بتوفير من ٢٥٪ إلى ٣٠ ٪ من تكلفة إجراء البحوث والتطوير للمشروعات.	
● كوريا الجنوبية	● تعقد إجراءات الاستثمار. ● فرض قيود على الاستثمار الأجنبى فى المشروعات المطروحة للخصخصة.	● تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين. ● تطوير الإطار المؤسسى. ● تحرير مناخ الاستثمار. ● إنشاء مناطق الاستثمار.	● **الحوافز الضريبية والجمركية** — إعفاء توزيعات أرباح الأسهم التى يملكها الأجانب من ضريبة الدخل وضريبة الشركات لمدة سبع سنوات تليها تخفيض للضرائب بنسبة ٥٠٪ لمدة ثلاث سنوات. — إعفاء من ضرائب الأراضى والعقارات لمدة خمس سنوات تليها تخفيض بنسبة ٥٠٪ لمدة ثلاث سنوات. — إلغاء الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة المفروضة على السلع الرأسمالية. ● **إنشاء مناطق الاستثمار الأجنبى** (FIZ): تم إنشائها بهدف	● ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر القادمة إلى كوريا الجنوبية من ٧٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢. ● زيادة عمليات الدمج والاستحواذ الضخمة فى كوريا الجنوبية، حيث ارتفعت قيمة صفقات الدمج والاستحواذ من صفر عام ١٩٩٠ إلى ٥,٤ مليار دولار عام

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			تشجيع الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، وتوفر هذه المناطق عدة مزايا للمستثمرين منها الإعفاءات الضريبية والجمركية، انخفاض المصاريف التأجيرية بنسبة تتراوح بين ٧٥– ١٠٠٪. ● **مراكز خدمة المستثمرين** — إنشاء خدمة الشباك الواحد "one stop shop": لا يقتصر دور المركز على الإجراءات الإدارية فقط، بل يمتد إلى الخدمات الاستشارية طبقاً لتخصص المستثمر — إنشاء مكتب حماية حقوق المستثمرين: لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، ويهدف المركز إلى تذليل الصعوبات التى تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية. ● **تحرير مناخ الاستثمار** — يُسمح للمستثمرين الأجانب بتملك العقارات بنفس الإجراءات التى يتبعها المواطنين. — إلغاء القيود على الاقتراض بالعملة الأجنبية من جانب الشركات المحلية والسماح بحرية أكبر للمؤسسات المالية	٢٠٠٢. ● زيادة الاستثمارات الكورية فى مجال البحوث والتطوير من ٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٪ من الناتج القومى الإجمالى عام ٢٠٠٠

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			فى مجال الإقراض التجارى قصير الأجل. — خفض عدد الصناعات الغير مسموح للاستثمار الأجنبى المشاركة فيها. — السماح للمستثمرين الأجانب بتملك ١٠٠٪ من أسهم الشركات الكورية.	
• الفلبين	• فرض قيود على الاستثمار فى قطاع الاتصالات والإعلام. • تعقد الإجراءات الإدارية وارتفاع درجة الفساد.	• تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين. • تأسيس وكالات تشجيع الاستثمار • تأسيس المناطق الاقتصادية الحرة.	• **وكالات تشجيع الاستثمار** — **وكالة تشجيع الاستثمار:** تقوم بإصدار خطة سنوية تتضمن أولويات الاستثمار فى الفلبين. — **هيئة المناطق الاقتصادية الفلبينية:** تتولى الهيئة مسئولية تحفيز نمو وتنوع الصادرات عن طريق جذب المستثمرين الأجانب لإقامة مشروعاتهم الاستثمارية خاصة المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات داخل تلك المناطق. • **المناطق الاقتصادية:** تم تأسيس حوالى ١٥٠ منطقة اقتصادية داخل الفلبين توفر فرص استثمارية فى العديد من المجالات مثل المنسوجات، الأثاث، تكنولوجيا المعلومات.	• ارتفاع معدل نمو الاستثمار المحلى الإجمالى من ٣,٤٪ عام ١٩٩٣ إلى ٤,٨٪ عام ٢٠٠٢. • ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى الفلبين من ٣,٢٦ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٠ إلى ١١,٥٧ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			• **الحوافز الضريبية:** تم تخفيض الضرائب على أرباح الشركات من ٣٤٪ إلى ٣٢٪.	
• المجر	• المغالاة فى تقييم سعر الصرف. • القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى فى بعض القطاعات مثل الاتصالات والمرافق.	• تحرير سعر الصرف. • تطوير الإطار التشريعى. • تطوير الإطار المؤسسى. • تحرير مناخ الاستثمار. • منح الحوافز الضريبية. • تعزيز التعاون الدولى.	• **تحرير سعر الصرف:** قامت المجر بالتخلى عن سياسة سعر الصرف الثابت واتجهت نحو سياسة التعويم. • **تحرير مناخ الاستثمار** — اتبعت المجر سياسة الخصخصة عن طريق البيع لمستثمر أجنبى، كما أنها فتحت القطاعات الاستراتيجية (الاتصالات، المرافق، والخدمات المالية) أمام المستثمرين الأجانب. — أصبح من الممكن تحويل العملة المجرية إلى العملات الأخرى فى الخارج لتسهيل المعاملات التجارية منذ يناير ١٩٩٦. • **تطوير الإطار التشريعى** — صدر فى عام ١٩٨٨ قانون يسمح بتحويل ١٠٠٪ من أرباح الاستثمارات الأجنبية.	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى المجر من ٣١١ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٤٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢. • ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢٤،٤ ٪ عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			— فى عام ١٩٩٢ تم تشريع قانون يسمح بالتملك الكامل للشركات من قبل مستثمرين أجانب دون الحاجة لموافقات خاصة. • **إنشاء وكالة تنمية الاستثمار والتجارة:** تمتلك الوكالة حوالى ٤٠ مكتباً فى مختلف دول العالم، وتقوم الوكالة بتوفير معلومات عن الأطر الاقتصادية والتشريعية فى الدولة، والفرص الاستثمارية المتاحة، والحوافز المختلفة التى تقدمها الحكومة. • **الحوافز الضريبية :** — تمنح الحكومة إعفاءاً من ضرائب الشركات لمدة خمس سنوات وذلك للشركات المقامة فى المناطق ذات الأولوية – التى يزيد فيها معدل البطالة عن ١٥٪– بشرط زيادة المبيعات سنويا بنسبة ٥٪ من قيمة الاستثمار. • **التعاون الدولى :** انضمت المجر فى يونيو ٢٠٠٣، إلى عضوية المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار ICSID ، وذلك لتتيح حرية لجوء المستثمرين للتحكيم الدولى.	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• تايلاند	• تعدد إجراءات إنشاء الشركات. • حظر ممارسة الأجانب للعديد من الأنشطة مثل زراعة الأراضى فى بعض المناطق، الاستثمار فى الثروة الحيوانية، الاستثمار فى الغابات المنتشرة فى تايلاند.	• تطوير الإطار المؤسسى. • الترويج المستهدف: ترويج الاستثمار فى مجموعة من الصناعات المستهدفة على أساس دعم قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية فى المدى الطويل • منح الحوافز الضريبية والمالية. • إنشاء مناطق التجارة الحرة.	• **إنشاء** مجلس الاستثمار "board of investment": وتتمثل مهام المجلس فى — تحديد المشروعات التى سوف يتم الترويج لها — منح الضمانات والحوافز المالية وغير المالية لهذه المشروعات. — مساعدة المستثمرين فى الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة النشاط. — التنسيق بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب الراغبين فى التعاون. — وضع السياسات والاستراتيجيات التسويقية الخاصة بكل صناعة مستهدفة وذلك على أساس عناصر التنافسية، إمكانيات السوق، ومستوى التكنولوجيا فى كل صناعة — اتبع المجلس سياسة جغرافية فى استهداف الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث قام بتحديد ثلاثة أقاليم رئيسية وعدد من الدول الأم للاستثمار الأجنبى المباشر كالآتى:	• ارتفاع معدل نمو الاستثمار المحلى الإجمالى من –٧٪ عام ١٩٩٣ إلى ٥,٢٪ عام ٢٠٠٣. • ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى تايلاند من ١٧ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٥ إلى ٢٣ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٣.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			– إقليم أوروبا، ويشمل جميع الدول الأوروبية. – إقليم أسيا، ويشمل اليابان، الصين، سنغافورا، تايوان، وكوريا. – إقليم أمريكا الشمالية، ويشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. • **الحوافز الضريبية** — خفض ضريبة الشركات لتصل إلى ٣٠٪ من الأرباح الصافية. — الإعفاء من الرسوم على الآلات والمواد الخام المستوردة. — الإعفاء من ضرائب الشركات لمدة تتراوح من ثلاث إلى ثمان سنوات، مع السماح بترحيل الخسائر وخصمها كمصروفات لمدة خمس سنوات. • **مناطق التجارة الحرة**: تحصل المشروعات العاملة فى هذه المناطق على مجموعة من الحوافز بالإضافة إلى الحوافز السابقة: — تخفيض ضرائب الدخل بنسبة ٥٠٪ لمدة خمس سنوات بعد فترة الإعفاء. — خصم يصل حتى ضعف قيمة مصروفات المياه والكهرباء	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			والمواصلات من الدخل الذى تحسب على أساسه الضريبة، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية المبيعات.	
• رومانيا	• عدم استقرار الإطار القانونى الذى ينظم الاستثمار. • كثرة الإجراءات الروتينية التى يعانى منها المستثمرين عند بداية مشروع اشمارى جديد	• تطوير الإطار التشريعى. • تقديم الحوافز الضريبية. • مناطق التجارة الحرة. • تطوير الإطار المؤسسى.	• **تطوير الإطار التشريعى** : تم إصدار قانون الاستثمار عام ٢٠٠١ وذلك لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى رومانيا. • **الحوافز الضريبية**: إعفاء الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة المستوردة من الخارج من الرسوم الجمركية. • **مكاتب الاستثمار**: تم إنشاء مكاتب تسجيل الاستثمار وذلك لتسهيل إجراءات الاستثمار بحيث أصبحت خطوات إنشاء الشركات الاستثمارية تتم فى غضون عدة أسابيع بعد أن كانت تستغرق عدة أشهر. • **مناطق التجارة الحرة**: تم تأسيس سبعة مناطق للتجارة الحرة، ويتم من خلال هذه المناطق تقديم مجموعة من الحوافز للمستثمرين من أهمها إعفاءات ضريبية على أرباح المستثمرين الذين بدءوا نشاطهم فى مناطق التجارة الحرة فى الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٧، أما الأنشطة المقامة بالفعل فى مناطق التجارة الحرة فقد تمتعت فى عام ٢٠٠٤ بتخفيض الضرائب	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر القادمة إلى رومانيا من مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٩ إلى مليار ونصف دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٣. • ارتفاع معدل نمو الاستثمار المحلى الإجمالى إلى ٤,٦٪ عام ٢٠٠٣.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			بنسبة ٥٪ على أرباح المستثمرين.	
• الأردن	• عدم كفاءة البنية الأساسية. • عدم توافر بيانات عن مناخ الاستثمار. • تعقد الإجراءات الإدارية.	• تطوير الإطار المؤسسى. • تقديم الحوافز الضريبة والمالية. • تعزيز التعاون الدولى والإقليمى.	• **تطوير الإطار المؤسسى** تم إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار عام ١٩٩٥ وتقدم هذه المؤسسة مجموعة من الخدمات مثل – تحديد فرص الاستثمار – تسهيل ترخيص مشاريع الاستثمار – تقديم معلومات فنية حول الإجراءات والبيانات فى القطاعات الاستثمارية وتوفرها للمستثمرين المهتمين – مساعدة المستثمر فى العثور على موقع لتنفيذ المشروع – عقد اجتماعات بين الشركاء المحتملين من القطاع الخاص ومسئولين من الحكومة. – توفير دعم مستمر وحل دائم للمشاكل المتعلقة بالمشروع منذ تأسيسه وحتى تنفيذه على أرض الواقع. • **الحوافز المالية والضريبية** – تخفيض الضرائب على أرباح الشركات والخدمات	• ارتفع معدل نمو الاستثمار المحلى الإجمالى من ٣,٥٪ كمتوسط فى الفترة ١٩٨٣–١٩٩٣ إلى ٦,٩٪ فى عام٢٠٠٣ . • ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى الأردن من ٦١٥ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٠إلى ٢,٤١ مليار دولار أمريكى عام٢٠٠٢

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			الاجتماعية بواقع ٢٥٪ أو ٥٠٪ أو ٧٥٪ ولمدة عشرة سنوات، بناءاً على موقع ونشاط المشروع. – إعفاء الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية. – إعفاء قطع غيار الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسبة تصل إلى ١٥٪ من القيمة الكلية للأصول الثابتة. – إعفاء المواد الخام المستوردة والمستخدمة فى الصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية. – حرية تحويل رأس المال والأرباح والرواتب إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل. • **التعاون الدولى والإقليمى** وقعت الأردن على عدد من اتفاقيات الشراكة الدولية من بينها: – اتفاقية الشراكة الأوروبية التى سيتم تطبيقها عام ٢٠٠٥. – اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التى تم توقيعها فى أكتوبر ٢٠٠٠ ودخلت حيز التنفيذ فى ديسمبر ٢٠٠١.	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			• **تيسير إجراءات الاستثمار**: بدأت الحكومة الأردنية فى تطبيق الحكومة الالكترونية وذلك لتيسير حصول المستثمرين وغيرهم من المواطنين على التصاريح المطلوبة.	
• تركيا	• تعدد الإجراءات الإدارية ووجود البيروقراطية فى الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار. • ارتفاع حجم ظروف عدم التأكد المتعلقة بعدد من الجوانب السياسية وكذلك المرتبطة بالاقتصاد الكلى. • ضعف النظم الإرشادية للمستثمرين. • ارتفاع معدلات الضرائب. • ضعف الإطار الحكومى المنظم لعملية إنشاء الاستثمارات الجديدة. • التغيرات المتتالية فى الإطار	• تطوير الإطار المؤسسى. • تطوير الإطار التشريعى. • تقديم الحوافز المالية والضريبية.	• **تطوير الإطار المؤسسى** – إنشاء "جمعية تحسين بيئة الاستثمار" (IIECC) بالتعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص. – إلغاء الإجراءات المطلوبة لتأسيس شركات رأس المال المشترك والشركات ذات المسئولية المحدودة والتى كانت تتم فى وزارة الصناعة والتجارة. – من الممكن الحصول على العقود المعتمدة من مكاتب التوثيق التجارية كبديل عن التوثيق العام خلال مرحلة تأسيس الشركات وهو ما يعد تسهيلاً لهذه الإجراءات. – يُسمح للأشخاص الأجانب والشركات الأجنبية التى تم تأسيسها فى الخارج بتملك العقارات فى تركيا على أساس تبادل الإمتيازات، والتى تعنى أن الحقوق الممنوحة من الدولة لمواطنيها وشركاتها المحلية لابد أن تُمنح للمواطنين	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٦,٣ عام ١٩٨٣ إلى ٢١,٣٪ عام ٢٠٠٢ ثم ارتفعت إلى ٢٢,٨ عام ٢٠٠٣. • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى تركيا من ٩٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	التشرعى بشكل غير واضح. • وجود فساد بقطاع الأعمال. • وجود بعض القيود على نسب حقوق الملكية للأجانب.		التركيين. • **الإطار التشريعى:** إصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبى المباشر فى يونيو ٢٠٠٣. ويهدف هذا القانون إلى إلغاء التفرقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتقليل الإجراءات الإدارية وإمكانية إتمامها فى مكان واحد "one stop shop". • **الحوافز الضريبية والمالية** – إعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية ورسوم صندوق تشجيع الاستثمار، بينما تخضع باقى السلع الرأسمالية لنسبة ٥٪ رسوم الصندوق فقط. – يقدم صندوق دعم الاستثمار قروض ميسرة للمشروعات التى تريد نقل نشاطها للمناطق ذات الأولوية بنسبة ٥٠٪ من تكاليف النقل وإعادة التجميع. – يقدم صندوق تشجيع الاستثمار قروض بنسبة ٥٠٪ من تكلفة الأدوات والمعدات وبرامج الحاسب التى يتم شراؤها من أجل أغراض البحث والتطوير. – يسمح للأجانب بحرية تحويل أرباح المشروعات	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			الاستثمارية وتوزيعات الأسهم للخارج.	
• ماليزيا	• تقييد نسب حقوق الملكية للاجانب فى عديد من الصناعات. • نقص مهارات العمالة فى بعض الصناعات. • تفشى الفساد الإدارى فى بعض قطاعات الأعمال • غياب الشفافية فى السياسات الحكومية المتعلقة بالانشطة الانتاجية. • عدم تشجيع المنافسة، وظهور بعض الاشكال الاحتكارية.	• تطوير الإطار المؤسسى • تعزيز التعاون الدولى • تقديم حوافز مالية وضريبية	• **هيئة تنمية الصناعات الماليزية:** وتقوم الهيئة بالآتى: – تحفيز الاستثمار الأجنبى والمحلى فى الصناعات والقطاعات الخدمية – المساهمة فى السياسات التى ترسمها وزارة التجارة الدولية والصناعة • **التعاون الدولى** : قامت ماليزيا بتوقيع عدداً من اتفاقيات ضمانات الاستثمار الثنائية مع ٥٤ دولة، الأمر الذى أدى إلى انخفاض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة. • **الحوافز الضريبية والمالية** – حرية تحويل الأرباح والتدفقات الخارجة لرؤوس الأموال – تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية للاستثمار فى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من ٢٧١٤ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٨ إلى ٣٢٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ . • ارتفاع إجمالى التكوين الرأسمالى الى٢٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٩ و٢٣,٦٪ عام ٢٠٠٢. • ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى لتبلغ ٢٢,٣٪ عام ٢٠٠٢.
• سنغافورة	• وجود عدد من المعوقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى من بينها عدم السماح بارتفاع نسبة حقوق	• تطوير الإطار المؤسسى • تعزيز التعاون الدولى.	• **مراكز تشجيع الاستثمار** – هيئة التنمية الاقتصادية: تقوم بتنمية النشاط الاستثمارى الصناعى من خلال الدعم المالى والفنى لهذه الاستثمارات.	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢١,٢٪ عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
	الملكية للأجانب عن ٤٩٪ فى بعض الصناعات). • وجود بعض العوائق ترتبط بالإطار التشريعى المتعلق بالمنشآت المحلية والاستثمار الأجنبى.		— مجلس تنمية التجارة السنغافورى: وهى مؤسسة خاصة تهدف إلى دعم وتحفيز التجارة، إلا إنها أيضا ترتبط بتحفيز وتهيئة مناخ الاستثمار، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات. • **التعاون الدولى:** التوقيع على عدد من اتفاقيات الاستثمار والتنسيق مع الدول المجاورة بهدف تشجيع الاستثمار. • **برامج تنمية النشاط الاقتصادى،** مثل: — التصنيع : يهدف البرنامج إلى تنمية القطاع الصناعى والوصول بمعدل النمو الصناعى إلى ٧٪. — التجارة الدولية: يهدف البرنامج إلى تنمية قدرات الاقتصاد الوطنى على المنافسة فى الأسواق العالمية. — الاستثمار التعاونى: يقوم البرنامج بتنفيذ عشرة مشروعات بإجمالى تكلفة ١٠٠ مليون دولار. — المشروعات المحلية الواعدة: يعمل المشروع على زيادة الاستثمار الأجنبى فى القطاعات الواعدة.	• ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى سنغافورة من ٧,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ١٠,٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠١.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• إسرائيل	• عدم استقرار الأوضاع الأمنية.	• تطوير الإطار المؤسسى. • الحوافز المالية والضريبية. • عقد الاتفاقيات الدولية.	• **مراكز تشجيع الاستثمار** – مكتب كبير العلماء (OCS): يقوم المكتب بدعم مشروعات البحث والتطوير . – صندوق تشجيع التسويق : يقدم الصندوق الدعم المالى للمشروعات التى تسعى للنفاذ إلى الأسواق الخارجية. – مركز ترويج الاستثمار، ويقوم بالآتى: ○ ترتيب زيارات عمل لممثلى الشركات الأجنبية من أجل تعريفهم بفرص الاستثمار فى إسرائيل . ○ مد المستثمرين الأجانب بالمعلومات التفصيلية عن مواقع وتكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى تسهيل التعامل مع الجهات الأخرى، مثل: السلطات المحلية. ○ تخطيط وتنظيم المعارض فى إسرائيل من أجل مساعدة رجال الأعمال الأجانب فى التعرف على مميزات الاستثمار فى إسرائيل. ○ تنمية وعى المجتمع الاقتصادى بما تقدمه إسرائيل للاستثمار الأجنبى، من خلال عقد المؤتمرات ودعوة	• بلغت نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى ٢١٪ عام ٢٠٠٢. • ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى إسرائيل من ١,٨٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٣,٥٢ مليار دولار عام ٢٠٠١

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			الصحفيين المتخصصين لإسرائيل وتعريفهم بالصناعة الإسرائيلية ومناخ الاستثمار فى إسرائيل. • **برنامج الخصخصة**: عملت إسرائيل فى السنوات الأخيرة على تسريع معدلات الخصخصة عن طريق طرح أسهم الشركات فى أسواق رأس المال الدولية. • **الاتفاقيات الدولية**: توقيع ٣٥ اتفاقية لترويج وحماية الاستثمار و٣٤ اتفاقية لمنع الازدواج الضريبى مع الشركاء الاقتصاديين التقليديين لإسرائيل (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى) وغيرهم من الدول. • **الحوافز المالية والضريبة** – تقدم إسرائيل منح البحث والتطوير وتتراوح قيمة المنح ما بين ٣٠٪ من تكاليف البحث والتطوير بالنسبة للمنتجات القائمة وحتى ٦٦٪ للمنتجات الجديدة. – إعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية. – السماح للأجانب بتحويل أرباح المشروعات وتوزيعات الأسهم للخارج.	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
• تونس		• تقديم حوافز ضريبية وجمركية • تقديم حوافز التنمية الإقليمية • تحسين الإطار المؤسسى والتشريعى للاستثمار • تطوير البنية الأساسية	• **الحوافز الضريبية والمالية** – إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات، وتخفيض بنسبة ٥٠٪ على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر. – إعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها. – تتمتع واردات الشركات (التى تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل) من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية. • **حوافز التنمية الإقليمية** – منحه بنسبة ٧٪ من تكلفة المشروع. – مشاركة حكومية فى نفقات البنية الأساسية. – الإعفاء من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها. – تتحمل الحكومة عن هذه الشركات خمس سنوات من حصة صاحب العمل فى برامج الضمان الاجتماعى.	– ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى تونس من ٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٢. – ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٥,١٪ عام ٢٠٠٢.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			• **الإطار المؤسسى والتشريعى** – يسمح القانون للشركات الأجنبية التى تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك ١٠٠٪ من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصريحات مسبقة. – يمكن استصلاح الأراضى الزراعية بنظام الإيجار عن طريق الشركات المحدودة العامة على ألا تتجاوز حصة الشريك الأجنبى ٦٦٪. – يُسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج، حيث يمكن تحويل الدينار التونسى من أجل المعاملات الجارية منذ عام ١٩٩٤. – إنشاء مكان واحد "One-Stop Shop" تابع لوكالة الترويج الصناعى يتم من خلاله إجراء كل الخطوات الإدارية المرتبطة بتأسيس المشروعات. • **تطوير البنية الأساسية** – قامت الحكومة التونسية بإنفاق ١٠ مليارات دولار خلال	

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			خطة (١٩٩٧-٢٠٠١) على تطوير شبكة النقل والمواصلات. ونتيجة لذلك ارتفعت طاقة الموانى فى تونس إلى ٦٠٠٠ سفينة فى السنة، بحمولة شحن تبلغ ٢٥ مليون طن سنويا. كما ارتفعت طاقة المطارات إلى ١٣ مليون راكب سنويا.	
• باكستان	• عدم وجود بنية أساسية ملائمة لجذب الاستثمار • عدم الاستقرار السياسى • عدم اتساق السياسات الاقتصادية • وجود بعض الإجراءات البيروقراطية	• تطوير السياسات الضريبية • تحسين الإطار المؤسسى • تحسين مناخ الاستثمار • تطوير الإطار التشريعى • تعزيز التعاون الدولى	• إنشاء مجلس الاستثمار الباكستانى. وهو نقطة الاتصال الأساسية بين المستثمرين وكافة الهيئات الحكومية المعنية بالنشاط الاستثمارى، والمسئول عن تقديم النصيحة للحكومة عند رسم سياسات الاستثمار. ويقوم المجلس بتوفير كافة البيانات الأساسية التى يحتاج إليها المستثمر سواء المحلى أو الأجنبى. • إنشاء هيئة المناطق الصناعية القومية وهى المؤسسة المسئولة عن إدارة المناطق الصناعية داخل الدولة. • **البنية الأساسية:** تتوافر لدى باكستان بنية أساسية متوسطة من حيث مستوى الطرق وعدد الموانئ فلديها أربعة موانئ	• لا تزال مستويات الاستثمار الأجنبى متواضعة، بل أنها قد اتجهت نحو الانخفاض بعد أن كان متوسط تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر حوالى ٦٨٢,١ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦ انخفض الى ٤٧٢,٣ مليون دولار عام ١٩٩٩/٩٨. • يعزى سبب هذا التراجع إلى المشاكل التى لم تستطع السلطات الباكستانية التغلب عليها أو علاجها ومن أهمها عدم الاستقرار السياسى.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			بحرية وخمسة مطارات دولية. • **حوافز الاستثمار** – فرض رسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ على الواردات من الآلات التى لا تصنع محليا وذلك فى بعض القطاعات وإعفاء واردات الآلات فى قطاعات أخرى من الرسوم الجمركية. – إعفاء الواردات من المواد الخام من الرسوم الجمركية – إعفاء ضريبى للصناعات التكنولوجية، وإعفاء صادرات البرمجيات من الضرائب على الدخل. – إعفاء أسواق رأس المال من الضريبة على عوائد رؤوس الأموال • **تحسين مناخ الاستثمار** – تبنى سياسة انفتاحية للاستثمار الأجنبى المباشر وازالة كافة القيود عليه.	• ارتفاع نسبة الاستثمار المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٤,٧٪ عام ٢٠٠٢ الى ١٥,٥٪ عام ٢٠٠٣.

الدولة	توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
			– سهولة الحصول على الاراضى المستخدمة فى الاستثمار، فلا يحتاج المستثمر الى الحصول على شهادة موافقة من الجهات الحكومية المعنية بتقسيم الاراضى. – الحرية الكاملة فى تحويل الارباح • السماح للمستثمرين الاجانب بالمشاركة فى المشاريع الاستثمارية بنسبة١٠٠٪ بدون تصاريح من الحكومة • **تعزيز التعاون الدولى:** من خلال توقيع اتفاقيات تفادى الازدواج الضريبى مع ٣٧ دولة أغلبها من الدول المتقدمة.	

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أميرة حسب الله محمد، " حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر فى مصر " دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، تجارة عين شمس،٢٠٠٢.
- هبة حندوسة، " اتجاهات الاستثمار الأجنبى المباشر والسياسات القطرية والأدوات الاستثمارية الدولية"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٠.
- رجب إبراهيم إسماعيل إسماعيل، " دور المناخ الاستثمارى فى تنمية الاستثمارات فى مصر"، رسالة ماجستير، تجارة عين شمس، ١٩٩٧.

المراجع الأجنبية

الكتب والدوريات

- Satya P. Das (1999), "An Indian Perspective on WTO Rules on Direct Foreign Investment", Indian Statistical Institute.
- Wanda Tseng, Harm Zebregs (2002), "Foreign Direct Investment in China: Some Lessons for Other Countries", International Monetary Fund.
- World Investment Report (2002), " Transnational Corporations and Export Competitiveness", United Nations Conference on Trade and Development.
- Charles P. Jones (2002), "Investment Analysis and Management", John Wiley & Sons Inc, USA.
- Michael Guth, Bernhard Iking (2001), "Challenges and Options for Investment Promotion in the Greater Mekong Subregion", Asian Development Bank.
- Mark Dutz et al (2003), Turkey's Foreign Direct Investment Challenges: Competition, The Rule of Law and EU Accession.
- OECD (2000), Regulatory Reform in Hungary.
- OECD (2002) , Investment Policy Reviews: Israel, Overview.
- KPMG Consulting (2001) , Foreign Direct Investment in Korea, Summary Report.

مقالات منشورة على شبكة الانترنت

- Doing Business in Bohol, 12 April 2002, 2 October 2004, <http://www.bohol.ph/article30.html>.
- Doing Business in Romania, Ernest & Young in Romania, 2004, 28 September 2004, <http://www.ey.com/global/download.nsf/EYSEE/>.

- Romania: Investment Climate Statement, 27 September 2004, <http://www.mac.doc.gov/ceebic/countryr/romania/buc4182.htm>.
- World Bank, Data & Statistics, Data by Country, Country at a Glance Table, 25 September 2004, <http://www.worldbank.org/data/countrydata/countrydata.html>.
- UNCTAD, 24 September 2004, <http://www.unctad.org>.

- Euro Technology, "Doing Business In Japan", 2003, 22 September 2004, <http://www.eurotechnology.com/doing-business-in-japan>.
- Doing Business in Brazil, Brazilian Chamber of Commerce in Great Britain, 26 September 2004, <http://www.brazilianchamber.org.uk/trade_info/doingbusiness.htm>.
- Investment in Finland, 25 September 2004, <http://www.investinfinland.fi/business_environment/en_GB/business_environment>.
- 2004 National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers, Office of the United States Trade Representative, 15 October 2004, 22 September 2004, <http://www.ustr.gov/Document_Library/Reports_Publications/2004/2004_National_Trade_Estimate/2004_NTE_Report/Section_Index.html>.
- Investment in Turkey, 18 September 2004, <http://www.treasury.gov.tr/english/ybsweb/incentives.htm>.
- Why the Philippines, 21 September 2004, <http:// www.dti.gov.ph/>
- James G. McPherson, " Guide to Doing Business in Canada", 2003, 22 September 2004, <http://www.aylaw.com/articles/doing_business.pdf>.
- Japan – Reduction of Japanese Individual Tax Rate for Dividends and Capital Gains on Listed Shares, August 2003, 22 September 2004, <http://www.ey.nl/download/publicatie/Japan-_ReductionJapaneseIndividual_Taxrate2003.pdf>.

- 2 The business hub of Asia's growing economies, 20 September 2004, <http://www3.jetro.go.jp/iv/cybermall/whyjapan/10a_2.html>.

- David Powers, "British Direct Investment in Japan", 2001, 20 September 2004, <http://japan-interface.co.uk/articles/mbaproject.pdf>.

- Canada's First National Climate Change, National Climate Change Process, October 2000, 18 September 2004, <http://www.climatechange.gc.ca/english/publications/fnbp/FNBP2-eng.pdf>.

- The Changing Climate for Foreign Direct Investment into Japan, Pacific Economic Papers, 19 September 2004, <http://www.economics.anu.edu.au/ip/InterimRep99.doc.pdf>.
- Investment Policies and Implementation, APEC Center for Technology Exchange and Training for Small and Medium Enterprises, 19 September 2004, <http://www.actetsme.org/japa/ipijap.htm>.

- Starting a business in Thailand, Ministry of Foreign Affairs Business Handbook, 13 September 2004, http://www.mfa.go.th/internet/document/h_sec5fin.pdf.
- Doing Business in Thailand, October 2003, 18 September 2004, <http://www.bmj.co.th/files/bmj_dbt.pdf>.
- Indonesia, National Association of Realtors, 19 September 2004, <http://www.realtor.org/intlprof.nsf/0/fc74df116e5aaf8d8625681000680d11?OpenDocument>.
- Statement by Finland, Consultative Group on Indonesia 13th meeting, Jakarta, 11 December 2003, 19 September 2004, <http://lnweb18.worldbank.org/eap/eap.nsf/Attachments/CGI-1203-Finland/$File/Finland.pdf>.

- France, BUYUSA.GOV, 18 September 2004, <http://www.buyusa.gov/france/en/112.html>.

- Bulgarua Fact Sheet, 1 September 2004, 18 September 2004, <http://www.bulgaria-embassy.org/Economy%20and%20Business/Invest%20in%20Bulgaria%202004/invest_in_Bulgaria_2004.pdf>.

- Thomas O'Brien, Christian Filipov, "The Current Regulatory Framework Governing Business in Bulgaria", Europe and Central Asia Poverty Reduction and Economic Management, July 2001, 19 September 2004, <http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2001/10/19/000094946_01101004022865/Rendered/PDF/multi0page.pdf>.

- 2001 Country Reports on Economic Policy and Trade Practices, the Bureau of Economic and Business Affairs, U.S. Department of State, February 2002, 18 September 2004, <http://www.state.gov/documents/organization/8186.pdf>.
- Jordan Investment Board, 19 September 2004, <http://www.jordaninvestment.com/index.htm>.
- Jeffrey Craig Fine Investment Laws (Jordan), The International Development Research Centre, 22 September 2004, <http://web.idrc.ca/en/ev-35387-201-1-DO_TOPIC.html>.
- Foreign investors - Condition for Economic Development or a Threat to Sovereignty, Government offices of Sweden, 22 September 2004, <http://www.sweden.gov.se/sb/d/3211/a/29444>.
- Bank of Israel, International Affairs and External Relations, Ministry of Finance, 28 April 1998, 19 September 2004, <http://www.mof.gov.il/dollare.htm>.
- Foreign Investment Barriers, The Canadian Chamber of Commerce, 31 March 2000, 20 September 2004, <http://strategis.ic.gc.ca/pics/bi/barriers.pdf>.
- Royal Danish Ministry of Foreign Affairs, "Fact Sheet Denmark : infra structure", January 2004, 18 September 2004, <http://www.denmark.com.sg/infoondan.htm>.
- Doing business in France, 14 September 2004, http://www.investinfrance.org.

- Jean Thibaud, Gide Loyrette Nouel, France, 25 September 2004, <http://www.yorkhill.com/France/IPIFrance.pdf>.
- Improving the Investment Climate in India, the World Bank Group, February 2002, 26 September 2004, <http://www.worldbank.org/wbi/corpgov/core_course/core_pdfs/roger_india.pdf>
- Doing Business in Sweden, Eurolawyers, 2001, 25 September 2004, <http://www.eurolawyers.net/dbinsweden.pdf>.
- Indonesia: Investment Climate Statement 2000, 26 September 2004, <http://www.usembassyjakarta.org/download/investment2000.pdf>.
- Country Profile: Germany, 20 September 2004, <http://www.rowbotham.com/knowledgenet/countryprofiles/germany.pdf>.